**أدوات السياسة الخارجية**

**\*- مقدمــــــــــــة**

يعتبر **ريمون آرون** أن **" التجارة تتميّز بين الأمم** **بالاستمرارية، أما الدبلوماسية و الحرب فما هي إلا إجراءات مكمّلة، مع هيمنة أحدهما على الآخر بشكل متداول، من دون أن يزول أحدهما نهائيا لصالح الثاني[[1]](#footnote-1)".** وفقا تشكّل الدبلوماسية و الحرب ركيزتين أساسيتين للسياسة الخارجية، و هما يعرّفان على الساحة الدولية من خلال القانون الدولي الذي يشكّل بدوره الركيزة الثالثة.

بالرغم من ذلك و بشكل خاص منذ نهاية الحرب الباردة، لم تعد السياسة الخارجية فعلا محصورا في الكيانات الدولاتية، بل أصبح يتضمن أيضا بعدين: **أحدهما تحت و الثاني فوق دولاتي[[2]](#footnote-2):** المنظمات غير حكومية، المنظمات الدولية، الكيانات تحت-دولاتية ( مثل المناطق الأوروبية ***Eurorégion des Carpates***، المقاطعات مثل كيبيك، الولايات الفدرالية مثل كاليفورنيا، الجماعات ذات الحكم الذاتي مثل كاتالونيا ) و كذلك تلك التي تقترب من حالة الدولة كالفاتيكان؛ هي كيانات كلّها منتجة للسياسة الخارجية، تؤثّر في النظام الدولي و تنتهي بالتأثير في السياسات الدولاتية. لكن تبقى الدولة أحد المفاتيح الرئيسية للنظام الدولي المعاصر و أحد المنتجين الرئيسيّين للسياسة الخارجية. من أجل ذلك تلجأ الدول إلى استعمال أدوات تمكّنها من تحديد و تعريف سلوكها على الساحة العالمية. سنحاول من خلال هذا الفصل التعرض إلى هذه الركائز الثلاثة مع الإشارة إلى الاعتماد المتبادل الحقيقي بينها: فالدول تلجأ إلى هذه الأدوات في الوقت نفسه و بشكل مستمر.

**1/- الإستراتيجيــــــة *La Stratégie***

يعود الفضل إلى ***Gérard Chaliand*** في تجميع مجمل النصوص المفتاحية الخاصة بتاريخ الإستراتيجية في كتاب واحد[[3]](#footnote-3) و وضع، من خلال هذه الأنطولوجيا، بانوراما خاصة بالمقاربات الإستراتيجية و تطوّرها. *يبيّن من خلال هذا الكتاب التطوّر التدريجي الذي حدث، حيث انتقلنا من ما كانت تطرحه المدارس الكلاسيكية للإستراتيجية في صورة صن تسو و ماكيافيلي و كلاوزفيتش و جوميني و ليدل هارت، التي كانت تعتبر أن وجود الإستراتيجية هدفه السماح للدولة بالانتصار في الحرب؛ إلى رؤى أكثر معاصرة تدمج عمليات السلام و الحروب تحت-دولاتية، الجريمة العابرة للحدود، الهجرة، أسلحة الدمار الشامل، المسائل البيئية.*

اعتبارا بالتعريفات الكلاسيكية، **الإستراتيجية هي استخدام القوة لغايات سياسية، أي وضع و تخصيص الوسائل الضرورية للوصول إلى الأهداف التي تسطّرها الدولة خلال نزاع ما[[4]](#footnote-4).** بالنسبة لكلاوزفيتش، **الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى، بينما " الإستراتيجية هي النظرية الخاصة بتوظيف المعارك خدمة للحرب ".** تبعا لهذا الأفق الكلاسيكي، نجد أن **الإستراتيجية مرتبطة بشكل ضيّق بالحرب:** *فمفهوم الحرب يغطّى " الإدراك، التحضير و تنفيذ و المناورات الخاصة بالقوات المسلّحة المحاربة [ و حتى في فترة السلم، ندرك الإستراتيجية] كتوقّع للحرب المستقبلية و لتحضيرها* ". إذن و قبل كل شيء، المقصود بالحرب هو ذلك المفهوم الكلاوزفيتشي، أي جيشين تابعين لدولتين يتواجهان بشكل مباشر بهدف الانتصار الشامل. انطلاقا من هنا، فإن **العناصر الرئيسية للإستراتيجية ترتكز على: توازن القوى، القدرة على إرسال القوات بسرعة إلى الخارج، الهيمنة، التحالفات و الردع. وفقا لهذا النموذج تمت الهندسة الخاصة بميثاق الأمم المتّحدة، تنظيم التحالفات الكلاسيكية و القانون الدولي الكلاسيكي[[5]](#footnote-5).** عمليا **" يجب على الإستراتيجية أن تعمل على التقليل من التهديدات الفعلية و إدراكات اللاأمن التي من شأنها أن تقود إلى انفجار النزاعات ".** يمكن لها أن تتطور بشكل راديكالي بتأثير من الثورات التكنولوجية التي تمسّ نظم الأسلحة، و هو ما نسمّيه **" الثورة في الشؤون العسكرية ".**

**أ/- دور الثورات في الشؤون العسكرية**

تعمل التحوّلات الكبرى التي تمس النظام الأمني على **" التغيير الراديكالي للإدراكات الخاصة بالدراسات الإستراتيجية و التفكير الخاص بالأمن العسكري و غير العسكري[[6]](#footnote-6) ".** تتطّور الإستراتيجية غالبا بتأثير من ثورة ما تمس الشؤون العسكرية، متكيّفة مع التقدم التكنولوجي و التطوّرات المفاهيمية. مثلا، نهاية الحرب الباردة و من خلال إنهائها للمواجهة الثنائية القطبية، قد فتحت عصرا إستراتيجيا جديدا**، أين حل الخطر محل التهديد و قامت الجيوش بإعادة التفكير في أدوارها في العالم الذي اعتقدناه أكثر سلاما و أقل ارتكازا على المواجهة النووية.** في هذه اللحظة، قامت الدول الغربية بإعادة كتابة كتبها البيضاء[[7]](#footnote-7)حول الدفاع في ظرف يتم فيه الحديث عن عائدات السلم. في سنة 1997، قرّرت فرنسا إنهاء الخدمة العسكرية الإجبارية و الاحتفاظ بجيش احترافي فقط. و في سنوات 1990، **وضعت كندا تركيزها على الأمن الإنساني و مسؤولية الحماية *La responsabilité de protéger* مكرّسة في الوقت نفسه دبلوماسية جديدة و إستراتيجية مجدّدة تدمج الأبعاد الجديدة للأمن.** من جهتها، فتحت حرب الخليج 1991، عصرا إستراتيجيا جديدا عندما تم استعمال الأسلحة " الذكية " ذات الدقة العالية.

من دون شك، تعتبر الثورة النووية أكثر الثورات التي ميّزت القرن المنصرم. في الواقع، حاولت الإستراتيجية النووية ـ محاولة التفكير في الحرب لكن من دون جدوى ـ أن تجعل أكثر كلاسيكية ما كان يجب أن تستبعده الثورة النووية بطبعها أو بالتعريف.

**أمثلة عن أثر الثورات في الشؤون العسكرية**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **ثورة فرق المشاة** | **القرن 14** | خلال حرب المائة سنة، أدّى ظهور القوس الطويل و بالتالي فرق الرماة إلى جعل فرق المشاة ضروريا، منهية بذلك دور الفرسان التي كانت تشكّل قلب الإستراتيجية خلال 3000 سنة. |
| **ثورة المدفعية** | **نهاية القرن 14 و بداية القرن 15** | ***La Poudre à canon*** و الصناعات الحديدية كانت ميزة السنوات الأخيرة من حرب المائة سنة و أعطت للمدفعية دورا مركزيا. غير أن التكلفة الباهظة لهذه الدولة، قد أدّى إلى حصر هذه الثورة في بعض الدول الحديثة. |
| **الثورة النابوليونية** | **القرن 18 – القرن 19** | مع بداية الثورة الصناعية، أصبحت الحرب أكثر تصنيعا ( يتم تصميم التجهيزات لتكون أكثر حركية، تطبيع قطع الغيار و إمكانية استبدالها بينيا )، في نفس الوقت، و مع اعتماد التجنيد الإجباري الذي جعل الجيوش أكثر عددا و قادها إلى ساحات المعارك. في إطار هذا المنطق، طوّر نابليون نظرة مندمجة أو تدمج بين جيوش مسرح العمليات و جيوش المختصّة في التجهيزات. |
| **ثورة ما بين الحربين** | **القرن 20** | أحدثت التكنولوجيات الجديدة و التحسينات الهائلة التي تمت على المحرّكات التي تعمل بالاحتراق، الراديو، الرادار، استعمال الطيران؛ ثورة في حقل المعارك. فالجيش الألماني الذي أدمج كل هذه التجديدات، تمكّن من إلحاق هزائم سريعة بأعدائه الذي كانوا يتوفرون على تجهيزات مساوية لكن لم يأخذوا بعين الاعتبار المدى الخاص بهذه الثورة |
| **الثورة النووية** | **القرن 20** | قلب السلاح النووي النظام القائم، و بشكل خاص منذ اللحظة التي أصبحت فيها الصواريخ الباليستية العابرة للقارات قادرة على إرسال النار النووية على بعد آلاف الكيلومترات. و سيعمل ظهور الصواريخ الإستراتيجية و الغواصات النووية المحمّلة برؤوس نووية على إتمام هذه الثورة التي شهدت بروز مفاهيم عدم استعمال و الردع. |

*المصدر: Andrew F. Krepinevich,* « Cavalry to computer : the Pattern of military revolutions », *The National Interest,* n° 37 (automne), 1994, p. 31-36

**ب/- الإستراتيجية النووية**

في العصر النووي، " **تشمل الإستراتيجية بعد الآن [ مفهوم الحرب ] كأحد أنماطها فقط، مثله مثل مفاهيم اللاحرب ( الردع ) و الإستراتيجية غير المباشرة أو مناورات الأزمة ".** لقد أحدث الاستخدام الأمريكي للسلاح النووي في هيروشيما و ناكازاكي في أوت 1945 ثورة في الإستراتيجية العسكرية التقليدية و فتح عصرا جديدا لم يشك أحدا في مداه و أبعاده: **المدى الذي تصله قنابل هذا العصر النووي، البعد الفظيع و المريع الذي يرافق استخدام هذه القنابل، التدمير الشامل على و حول موقع التفجير؛ هي كلّها خصائص لم تعرف لها مثيل في التاريخ العسكري.** إنه " السلاح المطلق ***L’arme Absolue* ".**

فالرعب الذي يرمز له استعمال هذا السلاح الجديد، أدّى إلى خلق حقل كامل من التفكير الإستراتيجي يستند أساسا على **عدم استعمال القنبلة النووية.** فخلف هذه الطابوهات النووية يقع مفهوم الردع: بالفعل، فالطرف الذي يكون بحوزته السلاح النووي يمتلك قدرة تدميرية تجعل من إمكانية مهاجمته من طرف دولة معتدية أخرى أمرا شبه مستحيل. فدقة هذه الأسلحة و مداها و التكنولوجيا المستعملة فيها، قد رمت بالنظريات الكلاوزفيتشية إلى النسيان و الإهمال. أكثر من ذلك، إذا استطاعت الدولة النووية امتلاك الضربة الثانية ( أي القدرة مثلا القدرة ـ مثلا بواسطة الغواصات المزوّدة برؤوس نووية و تكون منتشرة عبر العالم ـ على ضرب عدوّ بالرغم من أن هذه الدولة قد تلّت ضربة على أراضيها، عندها تكون القدرة الردعية للدولة مطلقة و تصبح الدولتان في إطار ما يسمّى بالتدمير المتبادل المؤكّد: و عليه يمكن القول أنه لا توجد أية مصلحة لكلا الدولتين بالبدء بهجوم نووي. *إذن يرتكز الردع على القدرة على ردع عدو على الهجوم باستعمال أحد الأسلحة الأكثر قوة: فهو يشبه درع ليس بسبب إمكانية استخدام السلاح، و لكن بسبب إمكانية الردّ لدى الطرف الآخر*. و هذا هو ما يجعل من دون شك دولة إيران التي تخشى قدرة الضربة الإسرائيلية [( إسرائيل دولة نووية غير معلنة رسميا )، القوة السنّية السعودية ( إيران هي القوة الشيعية في الشرق الأوسط ) و انتشار القوات الأمريكية على الجهة الغربية ( في العراق ) و الشرقية ( في أفغانستان ) ] تسعى للحصول على قدرة ردعية لردع جيرانها عن مهاجمتها. و مع ذلك، و من أجل تجنّب الانتشار النووي و الذي يمكن أن ينجرّ عنه استخداما لا عقلانيا لأسلحة الدمار الشامل، وضعت الدول و بشكل جماعي إستراتيجية لمراقبة التسلّح.

**الدول الخمسة عشر الأكثر إنفاقا في المجال العسكري ( 2009 )**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  | **بمليارات الدولارات** | **النسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام ( 2008 )** | **حجم النفقات العالمية** |
| 1الولايات المتّحدة الأمريكية | 661 | 4.3 | 43 |
| 2الصين | 100 | 2.0 | 6.6 |
| 3فرنسا | 63.9 | 2.3 | 4.2 |
| 4المملكة المتّحدة | 58.3 | 2.5 | 3.8 |
| 5روسيا | 53.3 | 3.5 | 3.5 |
| **مجموع الدول الخمسة الأولى** | **937** |  | **61** |
| 6اليابان | 51.0 | 0.9 | 3.3 |
| 7ألمانيا | 45.6 | 1.3 | 3.0 |
| 8العربية السعودية | 41.2 | 8.2 | 2.7 |
| 9الهند | 36.3 | 2.6 | 2.4 |
| 10إيطاليا | 35.8 | 1.7 | 2.3 |
| **مجموع الدول العشرة الأولى** | **1147** |  | **75** |
| 11البرازيل | 26.1 | 1.5 | 1.7 |
| 12كوريا الجنوبية | 24.1 | 2.8 | 1.6 |
| 13كندا | 19.2 | 1.3 | 1.3 |
| 14أستراليا | 19.0 | 1.8 | 1.2 |
| 15إسبانيا | 18.3 | 1.2 | 1.2 |
| **مجموع الدول الخمسة عشر الأولى** | **1254** |  | **82** |
| **العالم** | **1531** | **2.7** | **100** |

المصدر: *SIPRI Yearbook 2010, Military expenditures, juin 2010*

فقدت الإستراتيجية التقليدية اليوم من الصدى الذي ميّزها في مراحل سابقة و يبدو أنه قد حكم على النظريات الكلاسيكية بالأفول و التراجع، بشكل خاص بسبب أن السلاح النووي قد كرّس ظهور الحرب المحدودة ( و ليس الشاملة )، و لكن كذلك لأن نهاية الحرب الباردة قد أكّدت نهائيا مفهوم " الحرب غير المباشرة ".

**ج/- الإستراتيجيات اللانظامية *Les Stratégies Irrégulières***

يمكن للدول أن تكون في مواجهة إستراتيجيات ـ و في بعض الحالات مجبرة على إدارة ـ أكثر فأكثر لا نظامية[[8]](#footnote-8). بسبب أن المواجهات بين الولايات المتّحدة الأمريكية و الاتّحاد السوفييتي قد تم تجميدها بفضل نظام الثنائية القطبية الذي ميّز الحرب الباردة، **انتقلت التوتّرات إلى هامش القطبين أين جرت العديد من النزاعات ذات الشدّة المنخفضة.** بالتالي فإن الإستراتيجيات التي تم اتّباعها، أي إستراتيجيات ذات الشدة المنخفضة، **تغطّى " الإستراتيجيات غير المباشرة التي تستغل الهامش الضيّق من حرية الحركة الذي يفلت للردع النووي و الكلاسيكي و تحاول تحقيق انتصارات حاسمة و هامة بالرغم من محدودية الوسائل العسكرية المتاحة و التي يتم توظيفها[[9]](#footnote-9) ".** الحرب التقليدية هي صراع عسكري مباشر، تتم من خلال توظيف الوحدات العسكرية النظامية للتمكّن من السيطرة على رقعة جغرافية. أما حرب العصابات فتتشكّل من مناورات تخويف و تهديد، الأعمال التخريبية، التدمير، الهجمات تقودها جماعات ذاتية التشكّل ضد أهداف عسكرية و مدنية من أجل السيطرة على السكّان. غير أنه **بالإمكان أن تكون حرب العصابات من فعل الوحدات النظامية[[10]](#footnote-10) و تقود الدولة للتواجد في فضاءات يفترض أن لا تتواجد فيها.** بالإضافة إلى هذه الإستراتيجيات التي تضعها الدول لوحدها، يمكن أن نضيف الإستراتيجيات الجماعية التي تتمحور حول التحالفات.

معضلة الأمن ***Le Dilemme de Sécurité***

تم التنظير لمصطلح معضلة الأمن للمرة الأولى من طرف ***John Herz*** سنة 1951 في ***Political Realism and Political Idealism***. يستند هذا المصطلح على حقيقة أن الدولة، حتى في الحالات التي لا تكون فيها عدائية و إنما تهدف ببساطة إلى ضمان أمنها و دفاعها، يمكنها أن تتخذّ إجراءات من شأنها أن تقود نظرائها من الدول الأخرى إلى الشعور بانعدام الأمن. و عليه، تقوم هذه الأخيرة بدورها باتّخاذ إجراءات مضادة من أجل الحماية و التي ستنتج إذن لدى الدولة الأولى شعورا بانعدام الأمن. إذن يتعلق الأمر بمعضلة على اعتبار أن أي دولة تقوّى أمنها يمكن أن يخلق شعورا بانعدام الأمن، الذي يقود بدوره إلى سباق التسلّح والنزاع، في الوقت الذي لم يقصد أحد الأطراف لا الدخول في حرب و لا في سباق تسلّح.

المصدر: Barry Buzan et Eric Hering, *The arms dynamic in world politics,* Boulder, lynne Rienner, 1998, p. 85-86

**د/- الإستراتيجيــة الجماعيـــة: التحالفـــــات**

تدفع و تحرّك معضلة الأمن باتّجاه بناء التحالفات. بالفعل، فإن التحالف هو **" بنية سياسية و عسكرية و التي تنظمّ في إطارها فواعل إلى فواعل مشابهة لها للاستجابة للمصلحة الأمنية المشتركة، و بشكل خاص لمواجهة عدو أو تهديد مشترك[[11]](#footnote-11) "**. خاصة و أن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة يحظر الاستخدام الأحادي الجانب للقوة المسلّحة ضد دولة أخرى، عدا الاستثناءات الأمريكية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 لمهاجمة أفغانستان باسم شرعية الدفاع عن النفس ( المادة 51 من الميثاق الأممي ).

إذن، التحالفات هي **" تفاهمات تعاونية "** في شكل **" التزام عسكري صريح و قاطع " و الذي يسمح بضمان الأمن بين الدول.** يمكن لهذه التفاهمات أن تكون لحد ما صريحة و دائمة، و التي تأخذ أشكالا تتراوح من **الائتلاف أو التكتّل *Coalition*** ( ظرفي و محدّد الأهداف مثل الحلف الذي أنشئ ضد العراق سنة 1991 عقب احتلال الكويت من طرف صدّام حسين )، إلى **الكتلة *Bloc*** ( الذي يكون شكله مرنا و سياسي مثل الدول غير منحازة خلال الحرب الباردة )، مرورا **بالحلف/ الميثاق *Pacte*** ( أكثر صراحة و التزاما، مثل حلف وارسو العسكري الذي كان يضمّ منذ 1955 أغلب دول المعسكر الشرقي )، انتهاء عند **المؤسسة الدولية و الأمنية *Institution Internationale et de Sécurité[[12]](#footnote-12)***. تستند المؤسسة الدولية و الأمنية على تنظيم يزوّد نفسه بمعايير تسمح بتحديد الأهداف الأمنية التي تجتمع و تلتقي عليها الدول الأعضاء، وكدا القواعد التي يجب تبنّيها.

**المنظمــات الإقليميــــة للأمـــــن**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **الرمز** | **التسمية** | **تاريخ الاتفاقية المنشئة** | **عدد الأعضاء** | **ملاحظات** |
| ***ANZUS*** | أستراليا، نيوزيلندا  ***(United States Security Treaty)*** | **1951** | **2** | تم تعليقها |
| ***APEC*** | ***Asia Pacific Economic Cooperation, ou Coopération économique pour l’Asie-Pacifique*** | **1989** | **21** | تم توسيع مجال نشاطها تدريجيا باتّجاه المظاهر الأمنية |
| ***ARF*** | الآسيــــان | **1993** | **28 دولة و منظمة إقليمية** |  |
| ***CEI*** | مجموعة الدول المستقلّة | **1991** | **11 (من 15 جمهورية سوفييتية سابقة )** | تضم منظمة اتفاقية الأمن الجماعي ***( OTSC )*** |
| ***CONSEIL DE L’EUROPE*** | المجلس الأوروبي | **1949** | **47** | أحد أهدافه هو تطوير الاستقرار الديمقراطي داخل أوروبا |
| ***OEA*** | منظمة الدول الأمريكية | **1948** | **35** | تم تعليق عضوية الهوندوراس عقب الانقلاب العسكري في 28 جوان 2009 لكن لم تطرد |
| ***OSCE*** | منظمة الأمن و التعاون في أوروبا | **1973** | **56** | تسمّى سابقا المؤتمر من أجل الأمن و التعاون في أوروبا ***(CSCE)*** |
| ***OTAN*** | منظمة اتفاقية شمال الأطلسي | **1949** | **28** | تبنّي الشراكة من أجل السلم مع الدول الأعضاء في ***CEI*** |
| ***UE*** | الاتّحاد الأوروبي | **1957** | **27** | أحد أهدافه هو أمن المجموعة الأوروبية و قيادة سياسة خارجية و أمنية مشتركة |
| ***UA*** | الاتّحاد الأفريقي | **2002** | **54 مع تعليق عضوية بعض الدول مثل مصر** | حلّ محل منظمة الوحدة الأفريقية، و يتطلّع إلى لعب دور فعّال في الحفاظ على الأمن و إدارة النزاعات في أفريقيا. |

يجب على هذه الأدوات الكلاسيكية المستخدمة في إستراتيجية الدول، أن تدمج العناصر الخاصة بمجتمع دولي حديث و التي تذهب أبعد من البعد العسكري لوحده.

**و/- النظــرة الحديثــة للإستراتيجيـــة**

تهمل أو تنسى التعريفات الكلاسيكية للإستراتيجية جانبا هاما من الإستراتيجية و لا تركّز إلا على البعد العسكري. أكثر من ذلك، فإن **" المقاربات الكلاسيكية الخاصة بالإستراتيجية التي تركّز على القتال و الحرب لم تعد ذات معنى في ظل الأسلحة النووية، أين تكون دولة خاسرة أكثر من رابحة خلال بدئها أو مشاركتها في نزاع ما "[[13]](#footnote-13)**. فهذه المقاربات الكلاسيكية تجهل البعد الأكثر اتّساعا الذي تدمجه عبارة ***Grand Strategy*** و التي تضم المظاهر السياسية، الاقتصادية، العسكرية و البسيكولوجية التي تضعها الدولة لتحقيق أهدافها المرتبطة بالقوة. إذن، **يفرض هذا التوسيع للحقل الإستراتيجي أن نتجاوز البعد الوحيد الخاص بالسياسة العليا ( أي الحماية العسكرية للدولة ) لكي يشمل التحليل القضايا الأمنية، السياسة الدنيا، لأن " الأبعاد غير العسكرية للأمن تأخذ مكانة متزايدة الأهمية في سلوكيات الدول "**كما يقول ليدل هارت.

تأخذ التعريفات الحديثة للإستراتيجية بعين الاعتبار بهذا الأفق الموسّع للأمن. تبقى هذه التعريفات متمركزة على الوقاية و إدارة استخدام القوة المسلّحة ( حسب النموذج الكلاسيكي ) لكنها تكون في مواجهة مع فواعل ***Des Acteurs Déterritorialisés***. فالأمن الاقتصادي مثلا هو أحد مفاتيح استقرار الدولة، مثلما تشهد على ذلك أصول ثورة الياسمين في تونس في جانفي 2011، و التي حرّكتها في البداية مشاكل اقتصادية. فإذا كان من الضروري على الدول السهر من أجل أمنهم الاقتصادي، فيمكنهم قلب هذه الأداة لصالحهم و استعمال السلاح الاقتصادي ( مثلما نجحت في ذلك منظمة الدول المصدّرة للنفط ). يمكن للأمن الاقتصادي و الأمن البيئي أن يقود الدول إلى إعادة تعريف إستراتيجيتهم.

و هو بشكل خاص حال القطب الشمالي: بتأثير من التغيّرات البيئية ( التي تعطي فرص أكبر للوصول إلى المحيط المتجمّد الشمالي و بالتالي تطرح مشكلة السيادة بالنسبة للدول المشاطئة له ) و السباق نحو الذهب في الشمال ( الآبار الغازية و النفطية، المعادن، الموارد الحسّاسة ) أجبرت كل من كندا و روسيا و النرويج و كدا الولايات المتّحدة الأمريكية على تغيير مقاربتهم الخاصة بالشمال. تبنّت كندا **" إستراتيجية جديدة للأمن القومي في القطب الشمالي "**؛ طبعا تبقى الوسائل المخصّصة لذلك كلاسيكية ( التسليح، الانتشار، احتلال الفضاءات الجغرافية )، لكن الحوافز موجودة في هذا الفضاء الجديد للأمن. هذا الموقف الجديد لا يمنع من وضع، و في نفس الوقت، مناورات دبلوماسية كبيرة تكون موجّهة لإيجاد اتّفاق سلمي حول هذا الفضاء الجديد الذي يجب غزوه: و في أغلب الحالات لا يمكن الفصل بين الإستراتيجية و الدبلوماسية.

**2/- الدبلوماسيــــة *LA DIPLOMATIE***

الدبلوماسية هي **" إدارة العلاقات الدولية بواسطة التفاوض "** كما يقول هارولد نيكلسون و ترتبط بالعلاقات السلمية بين الدول: إنها تمثّل مسارا تفاوضا خاصا بالنظام الدولي و الذي يسمح للدول( بشكل رئيسي ) بإقناع محدثيهم من دون اللجوء إلى استخدام القوة و تحديد إجماع انطلاقا من مصالح كانت في الأصل مختلفة أو متناقضة. تتشارك الدبلوماسية من حيث الجوهر و الطبيعة مع الاعتماد المتبادل الطبيعي بين الدول التي يقع عليها التفاعل فيما بينها للتمكّن من المتاجرة، أو بتعبير بسيط للتمكّن من بناء الحدود. فأحد امتيازات و خصائص السيادة هو القدرة على قيادة سياسة خارجية و خاصة دبلوماسية مستقلة.

**أ/- تاريـــخ الدبلوماسيــــة**

يشهد توسيديد بشكل قاطع على وجود هذه الأدوات و هي الاتفاقيات و الدبلوماسية منذ العصور القديمة. لكن، مع نهاية العصر الوسيط في أوروبا فقط، تطوّرت الدبلوماسية من خلال إنشاء وزارات الشؤون الخارجية و تأسيس السفارات الدائمة: فأولئك الذين لم يكونوا سوى مبعوثين أصبحوا مفاوضين يثيرون الخوف في بعض الحالات[[14]](#footnote-14). في نفس الوقت، تبنّت أوروبا تقنينا مشتركا للوظيفة الدبلوماسية، و بشكل خاص فيما يتعلق بالمزايا و الحصانة المرتبطتين بالوظيفة. بالرغم من ذلك، تطلّب الأمر انتظار مؤتمر فيينا 1815 لكي تبحث الدول بشكل حقيقي عن تقنين المعايير، و التي كانت حتّى تلك اللحظة عرفية، التي تؤطّر العلاقات الدبلوماسية. غير أن هذا التوجّه لم ينتهي إلى نتائج إلا خلال الحرب الباردة مع تبنّي اتفاقية فيينا في 18 أفريل 1961. أما اليوم و الذي لم تعد فيه العلاقات الدولية امتيازا للدولة، فإن الدبلوماسية التقليدية، التي يمارسها الممثلون الرسميون للدبلوماسية الدولاتية ، تخلي المكان في بعض الحالات لأشكال دبلوماسية أخرى أكثر تكيّفا مع تطوّر المجتمع الدولي، مثل دبلوماسية العلاقات العامة أو الدبلوماسية الإكراهية أو الدبلوماسية الوقائية.

**ب/- أدوات الدبلوماسيــة**

تسمح الدبلوماسية للدول بإقامة اتّصالات عادية، بالتفاوض أو الذهاب إلى حد استعمال المساومة إذا لم يكن التفاوض يمكّن من إقامة وفاقا بين كل الأطراف. فالدبلوماسية **" تمثّل أساسا فن التوافق ".**

ترتبط المساومة و فرص مساومة الطرف الآخر بالموارد الاقتصادية و العسكرية و السياسية التي تحوز عليها الدولة. يسمّى هذا البعد في الدبلوماسية بـــ ***International Bargaining*** و ترتكز في جانب منها على **نظرية الألعاب.** أما الأدوات التي تستخدمها هذه التقنية الدبلوماسية، فتتراوح بين الوعود الاقتصادية ( الرفع من حجم الاستثمارات المباشرة، المساعدة الاقتصادية، تقوية المبادلات التجارية، دعم الانضمام إلى منظمة دولية ما ) إلى التهديد بالعقوبات ( خفض المساعدة العسكرية و الاقتصادية، اعتماد إجراءات حمائية، تعليق حقوق دولة ما داخل منظمة ). هكذا يمكن القيام بالمفاوضات خلال المنتديات الدولية، خلال المؤتمرات ( الدورات ) المخصّصة لهذا الغرض، أو في بعض الحالات وفقا لأجندة لقاءات موزّعة عبر مراحل زمنية.

**نظرية الألعاب** ***La Théorie des Jeux***

تمت بلورة هذه النظرية في الأساس لتفسير بعض السلوكيات الاقتصادية من طرف ***John Von Neumann et Oskar Morgenstern***

عالما الرياضيات، لتصبح أداة تستخدم في العلاقات الدولية لتحليل مفهوم عقلانية الفاعلين خلال تفاعلاتهم على المستوى الدولي. هناك فرضيتين أساسيتين مرتبطتين بالمقاربات الوضعية تقع في إطار نظرية الألعاب: **الأولى** هي العقلانية الملازمة لأصحاب القرار الذين يتابعون أهدافا خارجية يمليها النظام؛ **الثانية** هي فهمهم للسلوكيات المتوقّعة من الفاعلين الآخرين. باعتبارها أداة للفهم أكثر من كونها وسيلة للتوقّع، تسمح نظرية الألعاب بالتأكيد على الفرص التي تتمتّع بها الدول باعتبارهم فاعلين عقلانيّين في علاقاتهم على المسرح الدولي، و لكن كذلك شرح وفق أي شروط هيمن خيار على حساب خيار آخر في حالة محدّدة.

**\*- معضلـــة السجيــــن:** الصياغة المفاهيمية الأكثر استخداما في نظرية الألعاب، هي معضلة السجين: حسب هذا المفهوم فإن فاعل ما في العلاقات الدولية، و أمام إمكانيات خيانة الخصم أو التعاون معه، يكون من مصلحته التعاون مع هذا الخصم وفق منطق التكاليف/الأرباح، لكنه لن يلجأ إلى هذا الخيار على اعتبار أن التعاون أصعب للتحقيق. مثلا لنأخذ دولتين و اللتان في علاقاتهما تمتلكان الاختيار بين العنف أو اللاعنف. فالدولتين من مصلحتهما عدم اللجوء إلى العنف و يجني كل طرف من ذلك أرباحا. لكن، إذا قرّرت إحدى الدولتين التعاون بالرغم من رفض الدولة الثانية لذلك التي تفضّل استعمال العنف، تجد الدولة السلمية نفسها معاقة لأنها لن تحصل على أية ميزة. إذن يصبح التعاون هو الخيار الأقصى لكنه غير محتمل، لأن ليس بإمكان الطرفين التأكّد من أن كل طرف سوف يختار خيار التعاون. تم استخدام معضلة السجين لتفسير و شرح سباق التسلّح بين الولايات المتّحدة الأمريكية و الاتّحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة.

**نظرية الألعاب** ***La Théorie des Jeux* ( تابع )**

**\*- لعبة الدجاجــة *Le Jeu de la Poule Mouillée*:** هناك بلورة مفاهيمية أخرى استعملت لتفسير أزمة الصواريخ في كوبا 1962 هي لعبة الدجاجة و التي تم استيحائها من " لعبة سيارات " حيث تسير سيارتين في اتّجاهين متعاكسين، ثم الانتظار للتعرّف عن السائق الذي يغيّر الأول اتّجاه السيارة لتفادي الاصطدام. لعبة الدجاجة يمكن أن تفسّر أزمة الصواريخ، على اعتبار أن لا كينيدي و لا خروتشوف أراد أن يكون الأول في التراجع أمام الخصم. في الأخير و بسبب إدراك الطرفين و قناعتهما أن هجوما نوويا من شأنه أن يؤدّى إلى دمار متبادل، و عليه فضّلا التراجع معا لتفادي أن يظهر أحدهما خاسرا و حفظا لماء الوجه، و هو ما أدّى إلى حل سلمي لهذه الأزمة.

**أزمة الصواريخ في كوبــــــا**

في أكتوبر 1962، قام الاتّحاد السوفييتي بنشر أكثر من 40 صاروخ متوسط المدى في كوبا. في 13 أكتوبر تم إعلام الرئيس كينيدي بأن منصّات إطلاق الصواريخ قد نشرت و هي جاهزة للاستعمال. و عليه قام كينيدي بتشكيل لجنة خاصة ـ المجلس التنفيذي ـ و الذي سيحاول خلال 13 يوما إيجاد حل لما يمكن أن يمثّل أكبر خطر لحرب عالمية ثالثة و تصعيد نووي منذ بداية الحرب الباردة. لقد تم رفع صفة السرّي عن أعمال هذه اللجنة المشكّلة من 20 شخصا. و قد كان موضوعا لفيلم بعنوان ***13 Days*** و الذي عرض بوفاء كبير ما جرى خلال تلك الأيام، و كدا لأبحاث و دراسات معمّقة. منذ الاجتماع الأول لهذه اللجنة بتاريخ 15 أكتوبر و حتى 18 أكتوبر، قدّم مستشارو الرئيس مجموعة عريضة من الخيارات تراوحت من الإستراتيجية العسكرية ( هجمة جوية وقائية، غزو جزيرة كوبا ) إلى الضغوط الدبلوماسية في شكل حصار يفرض على الجزيرة و عزلها. في 21 أكتوبر مال الرئيس إلى خيار الهجمة الجوية، لكنّه أعلن للأمريكيّين خلال خطاب متلفز، قرار عزل جزيرة كوبا يوم 24 أكتوبر. غير أن في هذا التاريخ الذي حدّده كينيدي، قامت البواخر السوفييتية التي كانت تقترب من السواحل الكوبية بالتوقّف في الدقيقة الأخيرة عند الخط الذي حدّده الأمريكيون و الذي يحدّد منطقة عزل كوبا. بعد فرض هذا الوضع القائم، بدأ أعضاء اللجنة في التفكير عن الطريقة التي يجبرون بها خروتشوف على سحب الصواريخ السوفييتية. كانت صعوبة تحقيق هذا الهدف، ترتبط في طريقة الاتّصال و الإعلام التي اعتمدها القائد السوفييتي في الأيام السابقة، من خلال اتّباع نمطين و ربما ثلاثة أنماط اتّصال دبلوماسي. أولا، طلب مسؤول خلية ***KGB*** بواشنطن إجراء مقابلة تلفزيونية مع الصحفي ***John Scali à ABC***، و مرّر عبره رسالة إلى وزير الخارجية الأمريكي آنذاك ***Dean Rusk***. بعد ذلك، وصلت إلى الرئيس الأمريكي رسالة ـ خاصة ـ مفادها أن خروتشوف يقترح سحب الصواريخ مقابل وعد أمريكي بالتراجع عن غزو كوبا و هي دعوة صريحة لحل الأزمة. ثم رسالة ثانية ـ علنية ـ وصلت الرئيس كينيدي في اليوم الموالي: الزعيم السوفييتي يصعّد من لهجته و يشترط بالإضافة إلى ما سبق، سحب الصواريخ الأمريكية من تركيا. إذن نحن أمام استعمال نمطين من التفاوض الدبلوماسي. فالقناة الرسمية كانت تمر عبر السفير ***Dobrynin***، أما القناة غير الرسمية المستعملة بالتوازي مع القناة الرسمية فتمر عبر ***Scali et Aleksandr Fomin du KGB***. لقد أشار العديد من مستشاري كينيدي ـ و منهم أخاه روبرت ـ عليه بقوة بأن لا يأخذ بعين الاعتبار الرسالة العلنية، التي يعتبرونها صادرة من و لأجل صقور الجهاز الحزبي السوفييتي و أن لا يردّ إلا على الرسالة الخاصة للزعيم خروتشوف. و هو ما قام به كينيدي، ليقرّر خروتشوف في 28 أكتوبر القبول بشروط الحكومة الأمريكية.

و من أجل تجنّب التزايد في مستويات الاتّصال و مخاطر التصعيد غير المراقب، تم وضع نظام الخطوط الهاتفية الحمراء بين الكريملن و البيت الأبيض انطلاقا من أوت 1963.

هكذا تستند الدبلوماسية على إنجاز التحالفات التي يمكن النظر إليها على أنها أدوات لوضع ميكانيزمات لحل الخلافات، و لكن كذلك كدبلوماسية وقائية. و هو ما قامت به أستراليا في سنوات 1990، ففي خضم بحثها عن هوية في جنوب شرق آسيا، قامت هذه الدولة ببناء شبكة من التحالفات حول و مع أندونيسيا، بهدف استمالة نظام سوهارتو و مراقبة تجاوزاته، و كدا للوقوف الند للند أمام الصين الصاعد شمال المنطقة: **كان يفترض في هذه الإستراتيجية الدبلوماسية أن تسمح لأستراليا بمراقبة جارها الأندونيسي و تجميد و تحييد عملاق صيني في حالة نمو قوي.**

تستند الدبلوماسية على القانون الدولي، لأنها ترتكز على جسم قانوني عرفي، و لكنها تتجنّبه في بعض الحالات و هو ما يجعلنا نميّز بين هاتين الوسيلتين الخاصتين بالسياسة الخارجية. بالفعل يمكن للمارسات الدبلوماسية أن تخرق و تعتدي على " نص و روح القانون الدولي: محاولة رشوة المفاوضين، الحروب النفسية، الدعاية، التضليل، التجسّس المناقض للقوانين الوطنية و الدولية ".

**ج/- دبلوماسية العلاقات العامة**

أجبر تزايد و تنوّع الكيانات غير دولاتية على الساحة الدولية، الدبلوماسية نفسها على التطور؛ بسبب أنها من جهة ترتبط بتنظيمات تحت/ما بين/ أو فوق دولاتية، و جهة أخرى فإن تزايد دور المجتمع المدني في بلورة السياسات أدّى بالدبلوماسية التقليدية إلى اللجوء إلى وسائل أخرى بخلاف القنوات المتعارف عليها. مثلما هو عليه الأمر بالنسبة لدبلوماسية العلاقات العامة، و التي تعني بالنسبة لحكومة ما البحث **" عن التأثير في الرأي العام أو النخبة داخل أمة-هدف بشكل يخدم مصالحها ".**

***فالعلاقة بين القوة الليّنة و الدبلوماسية تستند على الفكرة التي طوّرها كل منNye[[15]](#footnote-15) Robert Keohane et Joseph سنة 1977، حيث اعتبروا أن الدول ليست فواعل متشابهة و متجانسة monolithique، و لا يمكن اختزال القوة في القوة الاقتصادية و العسكرية ، و هو ما سمّاه François Duchene بالقوة المدنية.***

***في كندا و انطلاقا من سنة 1955، تم بناء و اعتبار عقيدة القوة الناعمة (و معها نشر القيّم الكندية في الخارج ) من طرف الوزير Lloyd Axworthy العمود الثالث للسياسة الخارجية الكندية ـ نموذج دبلوماسية قوة متوسطة في مواجهة دولة جارة عظمى ـ .***

كان ***Edmund Gullion*** الباحث في ***Fletcher School of Law and Diplomacy*** أول من استخدم تعبير **الدبلوماسية العامة سنة 1965** أو ما يصطلح عليه الآن بدبلوماسية العلاقات العامة، و التي **" ترتبط بالبرامج الحكومية الهادفة إلى إعلام الرأي العام في دول أخرى أو التأثير فيه؛ وسائلها الرئيسية هي المنشورات، الأفلام، التبادلات الثقافية، الراديو و التلفزيون ".** تم التنظير لتعبير الدبلوماسية العامة في الولايات المتّحدة الأمريكية بشكل رئيسي، ثم في سنة 1983 تم تعريفها من طرف دراسة أعدّها مجلس الأمن القومي الأمريكي على أنها **" أداة إستراتيجية لرسم و تحديد معالم التوجّهات السياسية و الإيديولوجية عبر العالم، بهدف التأثير في سلوك الحكومات ".** هكذا و من خلال الارتكاز على قوّتها الناعمة أو الليّنة، يمكن للدولة تطوير دبلوماسيتها العامة ( الثقافة، برامج التبادل، الجامعات ذات الشهرة العالمية، ... ) للزيادة في هامش المناورة لديها على الساحة الدولية. **الهدف الأول من الدبلوماسية العامة هو تقلّص سوء الفهم و عناصر تعقيد العلاقات الدبلوماسية التقليدية.**

**صوت أمريكا: رمز الدبلوماسية العامة الأمريكية**

تم تأسيس راديو صوت أمريكا ***Voice of America*** سنة 1942 من طرف ***Office of Wartime Information*** و كان الهدف الأول منها هو إهطال أوروبا و شمال أفريقيا المحتلّتين ببرامج دعائية. انطلاقا من سنة 1945 أصبحت تابعة لوزارة الخارجية الأمريكية و تم توجيه برامجها انطلاقا من سنة 1947 باتّجاه الاتّحاد السوفييتي. غير أنها أصبحت وكالة حكومية مستقلة تواصل البثّ من خلال أكثر من 40 لغة و تشكّل أداة النشر ( أو الدعاية حسب القراءة التي نحب أن نعطيها أياها ) التي تستعملها حكومة الولايات المتّحدة الأمريكية. تقع في منتصف الطريق حسب تعبير ***John Chancellor*** " بين الصحافة و الدبلوماسية " يشكّل راديو صوت أمريكا راية الدبلوماسية العامة الأمريكية.

**د/- الدبلوماسية الإكراهية *La Diplomatie Coercitive***

يمكن للدبلوماسية أن تأخذ منحيات أكثر إكراهية: عندها نكون بصدد الدبلوماسية الإكراهية التي هي **" زواج محارم بين الدبلوماسية و القوة ".** هناك اعتماد متبادل بين مختلف أدوات السياسة الخارجية و الدبلوماسية لا تغيب أبدا، لدا يمكن توظيفها لأهداف إكراهية. بالفعل، بالنسبة لريمون آرون:

في فترات السلم، تستخدم السياسة الوسائل الدبلوماسية من دون إقصاء اللجوء إلى السلاح و لو على سبيل التهديد. في فترات الحرب، لا تعطى السياسة عطلة للدبلوماسية، لأن هذه الأخيرة تقوم بقيادة العلاقات مع الحلفاء و المحايدين و تستمر في الحركة حيال العدو، إما من خلال تهديده بالتدمير أو تفتح له أفق نحو السلم.

يعود هذا حسب ***Alexander George*** إلى دعم مفاوضات أو **" تقديم طلب لدى خصم مرفوق بوعد يتضمن القيام بأعمال انتقامية جدّية و على درجة كافية من القوة لإقناعه بأنه من مصلحته التعاون و التنسيق".** بتعبير آخر، سيستخدم الفاعل أو يهدّد باستعمال أعمال انتقامية من خلال تكييف تدريجي لإستراتيجيته، من النزوع إلى التأجيل ***try-and-see*** إلى التصعيد التدريجي ***gradual turning of the screw*** وصولا إلى تحديد مهلة نهائية.

هكذا تستطيع الولايات المتّحدة الأمريكية نفسها أو من خلال منظمات دولية فرض عقوبات على دولة أخرى. و عليه يمكن تعليق عضوية الدولة المعنية بالعقوبات ( مثلما تنص عليه اتفاقية أمستردام، حيث أن أية دولة عضو في الاتّحاد الأوروبي تقوم بخرق خطير و دائم لحقوق الإنسان و الحريات الأساسية، يمكن أن تتعرض بعض حقوقها للتعليق، مثل حقّها في التصويت في مجلس الاتّحاد الأوروبي )، أو فرض حصار اقتصادي أو عقوبات تجارية أو وقف المساعدات الاقتصادية. هذا النمط العملياتي في صيغته المتعدّدة الأطراف، هو الذي تم استخدامه ضد العراق ( و الذي فشل في الحقيقة و قاد مباشرة إلى الحرب و احتلال العراق سنة 2003 )، أو إجبار كل من إيران و كوريا الشمالية بالتخلي عن برامجهما العسكرية النووية. إنه توظيف يحصل في بعض الحالات النادرة على نجاحات، لأنه يستند إلى عقلانية أصحاب القرار، استقرار الظروف الدولية و الداخلية و في الكثير من الحالات دعم أعضاء آخرين من المجموعة الدولية.

**3/- القانــــــون الدولــــــــي**

يتميّز المجتمع الدولي عن المجتمعات الوطنية، لذلك فهو أمام الحاجة لتطبيق قانون خاص به: القانون الدولي. ظهرت التعبير الحرفي بقلم جريمي بنثام سنة 1780 في كتاب وضع فيه القانون الوطني في تعارض مع القانون الذي يطبّق وراء حدود الدولة. لم يقم بنثام إلا بنشر الفكرة التي طوّرها و بلورها فيتوريا في القرن السادس عشر حول **قانون الشعوب *jus inter gentes ( droit des peuples )***. سيتحول هذا الانزلاق باتّجاه " القانون بين الأمم " إلى القانون ما بين الدول بقلم كانط سنة 1795 في كتابه الضخم حول **السلام الأبدي**.

هذا القانون بين الدول سيتطور بدوره مع تزايد عدد المنظمات الدولية و تعاظم أهمية و المكانة التي يحتلّها الأفراد في فضاء كان في السابق حكرا على الدولة. و عليه أصبح بالإمكان التمييز بين القانون الدولي العام، الذي تشكّل الخلافات بين الدول موضوعه الرئيسي، عن القانون الدولي الخاص الذي ينظّم العلاقات بين الأفراد و التنظيمات ذات الشخصية المعنوية الخاصة.

**أ/- تعريــف القانــون الدولـــي**

قبل بروز الدولة الحديثة، عملت المجتمعات السياسية التي عرفتها العصور القديمة و الوسطى بتبني معايير تحكم علاقاتهم، و ذلك بالرغم من العيش في اكتفاء ذاتي و " حالة الحرب المستترة ".

فالإمبراطوريات الشرقية و خاصة ما بين النهرين و الفارسية و البابيلونية و المصرية، و من خلال إقامة اتّصالات فيما بينها، قد وضعت قواعد القانون الدولي الذي يحكم العلاقات التجارية، الحرب، رسم الحدود و الاعتراف بالقاعدة *pacta sunt servanda* ( حسب هذه القاعدة، الأطراف المتعاقدة مرتبطة بواسطة الاتفاقات السارية المفعول و يجب على هذه الأطراف تطبيقها بحسن نية ).

أنتجت كل من اليونان و روما القديمتين المادة التي ستكون في أصل بروز قانون حرب حقيقي معرّف و محدّد من خلال المعاهدات. فمنذ أرسطو و المدرسة الرواقية نجد أو نعثر على فكرة حول قانون أعلى من القانون الوضعي، قانون طبيعي.

هذه هي الفكرة التي حاول بعض علماء الدين مثل فيتوريا توسيعها لتصبح تشمل ظاهرة سياسية جديدة آنذاك و هي الدولة صاحبة السيادة ـ و الحرة ـ لكنها مجبرة بالضرورة بالالتزام بقانون أعلى، طبيعي، و مفروض على هذه الدولة الحديثة كذلك أن تعيش في مجتمع هو المجموعة الدولية التي يحكمها القانون الدولي، و هو ما يسمّيه *Jus inter gentes* ( أي القانون بين الشعوب أو القانون بين الأمم ). ذهب فرانشيسكو سواريز بعيدا مع بداية القرن السابع عشر،عندما ميّز بين القانون الطبيعي و قانون الأشخاص، الأول أبدي و مطلق و الثاني نسبي و خاضع للأول. مع أفول الإمبراطورية الجرمانية الرومانية المقدّسة، ظهر التمييز بين فرعين من القانون الدولي العام: **قانون الحرب و قانون السلام**، و هو التمييز الذي استعاده غروشيوس.

هذا الأخير هو من وضع بشكل حقيقي قواعد القانون الدولي. ففي سنة 1625، أصدر كتابه *De jure belli ac pacis* ( في قانون الحرب و السلام )، مميّزا بشكل واضح القانون الدولي إلى فرعين: قانون الحرب و قانون السلام.

**ب/- تاريــخ القانــون الدولـــي**

**نظريــة الحــرب العادلـــة**

يرتبط ***Le Jus ad Bellum*** بتبرير الحرب: هل المعايير التي تقود إلى الحرب التي ستبدأ مبرّرة؟ هذه هي عقيدة الحرب العادلة، التي تبحث عن تعريف الشروط أو الظروف التي في إطارها تصبح الحرب مقبولة أخلاقيا. ***Le Jus ad Bellum***، أي الأسباب التي تقود إلى الحرب، يختلف عن ***Jus in Bello***، أي القانون في إطار الحرب ***Le Droit dans la Guerre***، و بتعبير آخر الطريقة التي تتم بها الحرب. لقد طوّر القديس أغسطين ثم القديس طوماس الإكويني نظرية حقيقية للحرب العادلة. و سيرا على خطى القديس طوماس الإكويني و فيتوريا و سواريز، تم تطوير و بلورة المقاربة الحديثة لهذا المفهوم من طرف ***Michael Walzer*** سنة 1977 و يتم تحيينها بشكل مستمر منذ ذلك التاريخ. بالفعل و مع نهاية حرب فييتنام، يشرح هذا الباحث بأن بعض الحروب مبرّرة و يجب بلورة نظرية أخلاقية حولها. تم بعث النقاش من جديد بمناسبة حرب الخليج الثانية، عندما حاول الرئيس بوش الابن تبرير التدخل الأمريكي ضد نظام صدّام حسين. كما يقع هذا المفهوم في قلب النقاش الخاص بحق التدخّل و التدخلات الإنسانية.

هكذا فإن المعايير الخمسة المرتبطة بقانون الحرب ***Le Jus ad Bellum*** هي الآتية:

* يجب إعلان الحرب من طرف سلطة شرعية؛
* يجب أن يكون سبب الحرب عادلا، أي يجب أن تكون الأسباب مرتبطة بالدفاع لمواجهة تهديد خطير و آني أو معاقبة سلوكيات غير مقبولة
* يجب أن تتم الحرب بنوايا سلمية، إما الحصول على السلم أو تقليص قوة عدو؛
* يجب أن تكون الحرب آخر حل أو سبيل؛
* عقب الحرب، يجب أن تتوفر فرصا معقولة لإقامة سلم دائم و ضمان مصالحة بين أطراف النزاع.

المعيارين المرتبطان بالقانون في إطار الحرب ***Le Droit dans la Guerre(*** ***Jus in Bello)*** هما:

* معيار النسبية، الذي يشترط أن تكون أرباح الحرب أكبر من النتائج السلبية؛
* معيار التمييز، و الذي يشير إلى أن الوسائل المستعملة للقيام بالحرب يجب أن تسمح بالتمييز بين الجنود و غير الجنود.

يرتبط المشكل الأساسي لنظرية الحرب العادلة و استخدامها الحقيقي في القانون الدولي بالاختلافات الممكنة في وجهات النظر و تفسير معاييرها.

نجد وسيلتين أساسيتين في العلاقات الدولية كانتا من خلال مختلف توظيفهما تشكّلان حالة جنينية لمجموعة القوانين المشتركة، كما يشهد على ذلك توسيديد: بالفعل، فقد كان اليونانيون يحلّون خلافاتهم من خلال استعمال المعاهدات ( مثل تلك التي عقدت بين إسبرطة و أثينا سنة 446 و 431 ق.م، أو بين إسبرطة و أرغوس سنة 418 ق.م ) و الدبلوماسية. قامت روما بتبنّي هذا التقليد بهدف تأسيس رابطة لاتينية خلال القرن 5 ق.م.

مع سقوط الإمبراطورية الرومانية سنة 476، بدت المجموعة القانونية التي تشكّلت فعليا غارقة في الفوضى بفعل الغزوات البربرية لتبقى على هذه الحالة لعدة قرون من الزمن.

بالفعل و بعد 300 سنة من ذلك التاريخ، تميّزت المجتمعات التي برزت بخصائص النظام الإقطاعي الذي كان يحدّ من ممارسة سياسة خارجية حقيقية. و استلزم الأمر انتظار المرحلة المتقدمة من العصور الوسطى لكي نشهد إعادة ظهور " علاقات دولية " حقيقية. رابطة الحلفاء ***La Ligue Hanséatique*** ( هي تحالف من المدن التجارية لشمال أوروبا ) كانت تعمل على ترقية علاقات تجارية بخلفية تبشيرية كاثوليكية. غير أنه و لفترة طويلة جدّا، كانت المنافسة بين البابوية و الإمبراطورية الجرمانية المقدّسة تعيق ظهور مجموعة دولية حقيقية، بسبب ادّعاء كل طرف أنه يهيمن على العالم.

تطلب الأمر انتظار تبنّي ***Philippe Le Bel*** في القرن الرابع عشر ميلادي لمقولة **الملك إمبراطور في مملكته** ، لكي يتم دفن السيادة الإقطاعية التي ميّزت الإمبراطورية المقدّسة و الكنيسة: **انطلاقا من تلك اللحظة، كان بالإمكان البدء في إقامة علاقات قائمة على المساواة.**

و بمعنى آخر، أفضى هذا التطور إلى حرب الثلاثين سنة التي بدأت في قلب الإمبراطورية المقدّسة و انتهت بتقسيم أوروبا بين 1618 و 1648. انتهت هذه الحرب في أكتوبر 1648 بالتوقيع على اتفاقات أوسنابروك و مونستر ***Traités d’Osnabrück et de Münster*** المشهورة باسم **اتفاقيات ويستفاليا:**

* **من جهة**، أخذت اتفاقيات ويستفاليا هزيمة و نهاية هيمنة البابوية و الإمبراطورية المقدّسة على أوروبا بعين الاعتبار، و تجسّد ذلك من خلال القبول بظهور الدول الحديثة ذات السيادة؛
* **من جهة ثانية،** هذه الاتفاقيات تكرّس الاعتراف بعنصرين أساسيين للعلاقات الدولية: سيادة و تساوي الدول، و عليه أصبح حل الخلافات يستند إلى المعاهدات.

هكذا و من وجهة نظر قانونية، يمكن **النظر إلى اتفاقيات ويستفاليا على أنها قاعدة و أساس تطور القانون الدولي كما نعرفه اليوم.**

**ج/- مصــادر القانــون الدولــي**

**سيــادة الــدول**

من خلال التنظير لمبدأ سيادة الدولة في " الكتب الستة للجمهورية " المنشور سنة 1576، و من خلال اعتباره لهذا المبدأ على أنه مشارك في الجوهر أو الطبيعة الخاصة بالدولة، يكون جون بودان قد ساهم في تعريف الدولة الحديثة من خلال خاصية السيادة غير قابلة للتقسيم. تبدو السيادة حسب بودان من خلال مظهرين: واحد داخلي ( السيّد ـ الشعب أو الملك ـ له حق احتكار القوة داخل الدولة ) و الثاني خارجي ( عندها ابتكر بشكل كلّي مفهوم سيادة الدولة ). و عليه فسيادة الدولة تكون أبدية و غير قابلة للتقسيم. غير أن هذا المفهوم الكلاسيكي يعرف شيئا من المراجعات العميقة بفعل ديناميكيات التكامل، أين برزت السيادة المقسّمة بفعل تحويل جزء منها إلى الكيان العبر للقومية، أو مفهوم السيادة المحدودة الناتج تاريخيا من ديناميكيات الاستعمار و الإمبريالية.

يرتكز القانون الدولي على ثلاثة مصادر رئيسية حدّدتها المادة 38 من القانون الخاص بمحكمة العدل الدولية بتاريخ 26 جوان 1945، و مصدرين ثانويين.

* **العـــــــــرف:** يعتبر المصدر الرئيسي للقانون الدولي: فهو حسب المادة 38 (ب) من قانون محكمة العدل الدولية " الدليل على ممارسة عامة مقبولة باعتبارها هي القانون ". يستند هذا الدليل على عنصرين أساسيين: من جهة؛ **التكرار عبر الزمان و المكان لهذا العرف،** و من جهة أخرى؛ **القبول به من طرف المجموعة.** يجب أن نشير إلى أن القانون العرفي له نفس القيمة القانونية التي يحظى بها القانون التقليدي، و هو ما يعني أنه بإمكان اتفاقية ما تغيير أو إلغاء عرف ما، و بالعكس يمكن للعرف أن يعدّل في اتفاقية ما. يمكن أن تحويل القانون العرفي إلى مجموعة من القوانين المكتوبة، المرتّبة و المنظّمة: هو ما نسمّيه **" التقنين *La Codification* "**، مثلا مثلما يظهره تقنين القانون البحري الجديد من خلال اتفاقية ***Montego Bay*** سنة 1982.
* **المعاهـــــدات:** تعتبر المصدر الرئيسي الآخر للقانون الدولي، فهي اتفاقيات صريحة و قطعية بين موضوعات القانون الدولي و تهدف إلى الحصول على آثار قانونية. تتم المعاهدات من خلال ثلاثة مراحل أساسية هي التفاوض، التوقيع، المصادقة ( من أجل تجاوز هذه المرحلة التي قد تشكّل عائقا في الديموقراطيات الغربية، تم استحداث المعاهدات المبسّطة و التي تدخل حيّز التنفيذ بمجرّد الانتهاء من التفاوض و التوقيع عليها، فهي ليست بحاجة للمصادقة. هذه التقنية منتشرة كثيرا في الولايات المتّحدة الأمريكية، فهي التي سمحت للرئيس الأمريكي ***Polk*** بضم تكساس سنة 1845 أو الرئيس بوش الأب للتوقيع على اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية ).
* **المبــادئ العامــة للقانــون:** و التي حدّدتها المادة 38 (ج) من قانون محكمة العدل الدولية، و هي:
* احترام الشيء المقضي به؛
* المساواة بين كل الأطراف المعنية بالمحاكمة؛
* مبدأ السيادة؛
* مبدأ استمرارية الدول؛
* مبدأ استنفاذ الطعون الداخلية

أما المصدرين الثانويين للقانون الدولي، فهما الاجتهاد القضائي ***La Jurisprudence*** و الفقه ***La Doctrine***

يتمتّع الاجتهاد القضائي " بسلطة أعلى من الفقه " لأن قرارات الاجتهاد القضائي تتمتع بسلطة الشيء المقضي به و إلزامية للأطراف محل النزاع. أما الفقه فهو يمثّل الآراء التي تتبلور من عملية تحليل و دراسة القانون و خاصة من دراسات الاجتهاد القضائي.

**الخاتمــــــــــــــــة**

شكّل انهيار جدار برلين و تفكّك الاتّحاد السوفييتي و بروز عالم متعدّد الأقطاب ميزة لنهاية التاريخ، و لكن " بالتأكيد ليس نهاية العالم الوستفالي ". هكذا فإن الدولة تبقى هي المنتج الرئيسي للسياسة الخارجية. أدّى انتشار المنظمات غير حكومية، الثقل المتزايد للرأي العام، الدور المتميّز للمنظمات الدولية في نظام عالمي يتميّز بمواجهات لا تتم من خلال حروب تقليدية و لكن من خلال نزاعات الشدّة المنخفضة؛ بالأدوات التقليدية مثل الإستراتيجية و الدبلوماسية و اللجوء إلى القانون الدولي إلى إحداث تطورات هامة. هكذا فإن الإستراتيجية تتفاعل و تجيب على رهانات كانت تقع خارج مجال تخصّصها ( البيئة، الأمن الاقتصادي، الأمن المجتمعي )، و الدبلوماسية تميل إلى الإكراه و القانون الدولي يأخذ بعين الاعتبار حالات جديدة، مثلما تبرزه جيّدا حالة القطب المتجمّد الشمالي. إذن استطاعت ـ و عرفت ـ الدولة كيف تعيد تعريف الأدوات التي كانت بحوزتها للاستجابة للضرورات الجديدة النابعة عن نهاية الحرب الباردة.

1. Raymond Aron, *Paix et guerre entre nations*, Paris, Calmann-Lévy, 1962, p. 52. [↑](#footnote-ref-1)
2. في هذا المعنى أنظر:

   Jean-Jacques Roche, *Un empire sans rival : essai sur la pax democratica*, Paris, Editions Vinci, 1996, p. 79. [↑](#footnote-ref-2)
3. Gérard Chaliand, *Anthologie mondiale de la stratégie : des origines au nucléaire*, Paris, Robert Laffont, 2009. [↑](#footnote-ref-3)
4. في هذا الصدد أنظر:

   Barry Buzan, *An introduction to strategic studies : military technology and international relations,*NewYork, St. Martin’s Press, 1987, p. 3 et suiv. [↑](#footnote-ref-4)
5. في هذا الصدد أنظر:

   Kal Holsti, *The state, war, and state of war,* Cambridge, Cambridge University Press, p. 14. [↑](#footnote-ref-5)
6. Charles-Philippe David, *La guerre et la paix : approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie*, 2e édition, Paris, Presses de sciences po, 2006, p. 37. [↑](#footnote-ref-6)
7. " الكتاب الأبيض **Le Livre Blanc** " عرض أو بيان سياسي ـ في هذا الإطار سياسة الدفاع ـ تقدّمه الدولة في ملّف يسمّى هكذا. [↑](#footnote-ref-7)
8. Gérard Chaliand, *Stratégies de la guérilla : de la longue marche à nos jours. Voyages dans vingt ans de guérillas et autres conflits irréguliers,* Paris, Payot, 1994. [↑](#footnote-ref-8)
9. André Beaufre, *Introduction à la stratégie*, Paris, Economica, 1985, p. 96. [↑](#footnote-ref-9)
10. أنظر كتابات الجنرال مارسيل بيجار، الذي يشرح فيها نقائص الإستراتيجيات التقليدية خلال حروب تصفية الكولونيالية في الهند الصينية و الجزائر و الطريقة التي وضع من حلالها هذه الإستراتيجيات غير نظامية مع الوحدات العسكرية الموجودة تحت قيادته، و هي **الإستراتيجيات المضادة للتمرّد**، و التي كانت تصل في بعض الحالات إلى استعمال الطرق الممنوعة مثل التعذيب و هو ما نفاه هذا الجنرال دائما. راجع:

    Marcel Bigeard, *Ma vie pour la France*, Paris, Editions Le Rocher, 2010. [↑](#footnote-ref-10)
11. Charles-Philippe David, *La guerre et la paix*, *op. cit., p. 173.* [↑](#footnote-ref-11)
12. قام Charles-Philippe Davidبصياغة هذه النمذجة في كتابه المشار إليه أعلاه. [↑](#footnote-ref-12)
13. Colin Gray, *War, Peace and international relations : An introduction to strategic history*, New York, Routledge, 2007, p. 283. [↑](#footnote-ref-13)
14. خصّص هنري كيسنجر قسما من كتابه الشهير " الدبلوماسية " للحديث عن الكاردينال ريشليو صانع اتفاقيات آنجيه و آنغولام بداية القرن السابع عشر، و الذي بموجب هذه الاتفاقيات وضع حدا للتعارض و الخلاف بين Marie de Médicis et Louis XIII. [↑](#footnote-ref-14)
15. Robert Keohane et Joseph S. Nye, *Power and Interdependence : world politics in transition*, Boston, Little Brown, 1977. [↑](#footnote-ref-15)